

ستة عقود لم تُفقد منظمة أوبك بريقها

لا تزال منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بعد ستين عاما من تأسيسها قادرة على التأقلم مع الأزمات، التي تصيب السوق بفعل التوترات السياسية أو الحروب وحتى المشاكل العرضية كالأزمة المالية العالمية في 2008 وإلى غاية ما يعيشه العالم اليوم بعد أن ترك وباء كورونا وراءه تداعيات هائلة جعلت هذا الكيان يشكل تحالف أوبك بلس بهدف مواجهة الظروف القاهرة.

لندن - تسود بين المراقبين لنشاط سوق النفط العالمية حالة من الاطمئنان الممزوج بالتفاؤل من أن الأزمة ستتلاشى في وقت ما خاصة مع الدور، الذي أبرزته منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) خلال السنوات الخمس الأخيرة، وجعل من الصعب تخيل العالم من دون هذا الكيان مهما كانت الأسباب وذلك بعد ستة عقود من تأسيسه.

ولأن الظروف الحالية قد تبدو "مؤقتة" في نظر المتابعين، فإنه مع مرور الزمن قد تفقد السعودية أكبر منتجي أعضاء أوبك الجهود باتجاه تحويل تحالف أوبك بلس إلى منظمة عالمية تتكفل بأدوار أوسع في سوق تواجه معركة مع منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة.

ويؤكد خبراء أن دور أوبك لم ينته بعد رغم أن المنظمة، التي كانت العاصمة العراقية مسرحا لانطلاقها الأولى في عام 1960، تميزت بوحدة من أسوأ العواصف، التي شهدتها على امتداد تاريخها مع انخفاض الطلب على النفط بسبب كوفيد - 19 والانتقال إلى الطاقة النظيفة وتآكل احتكارها واحتدام الخلافات في صفوفها.



كارلو البرتو دي كاسا
أوبك أقل تأثرا قياسا
بالماضي لكن ما زالت
تمثل وزنا ثقيلًا

وبينما يرى فليبي سيبيل لوبيز، المحلل المستقل ومدير شركة جيوبوليا الاستشارية أنه لم يسبق أن كانت أفاق هذا الكارتل، المستقبلية غير مواتية إلى هذا الحد، يعتقد آخرون أنه من الصعب تصديق أن أوبك، التي تأسست بمبادرة من السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا، كمنظمة عفا عليها الزمن.

ويقول كارلو البرتو دي كاسا، المحلل المتخصص في أكتيف تريديس، وهي شركة مرخصة ومنظمة من قبل هيئة الأوراق المالية في جزر الباهاما، لوكالة الصحافة الفرنسية إن أوبك أقل تأثرا بالتأكد مما كانت عليه في الماضي، لكنها ما زالت تمثل وزنا ثقيلًا. وطيلة السنوات الماضية، لم يتأثر نشاط منظمة أوبك، التي كانت تضم 14 عضواً، وحتى مع انسحاب إندونيسيا في 2008 وقطر في 2018 والإكوادور مطلع هذا العام لم يشك ذلك مشكلة بالنسبة إليها، بل على العكس استجمعت قواها وبدأت في عقد اتفاقيات مع منتجيها لم يكونوا يوما يعملون تحت غطائها، والمتطلبين في عشر دول تقدمهم روسيا.

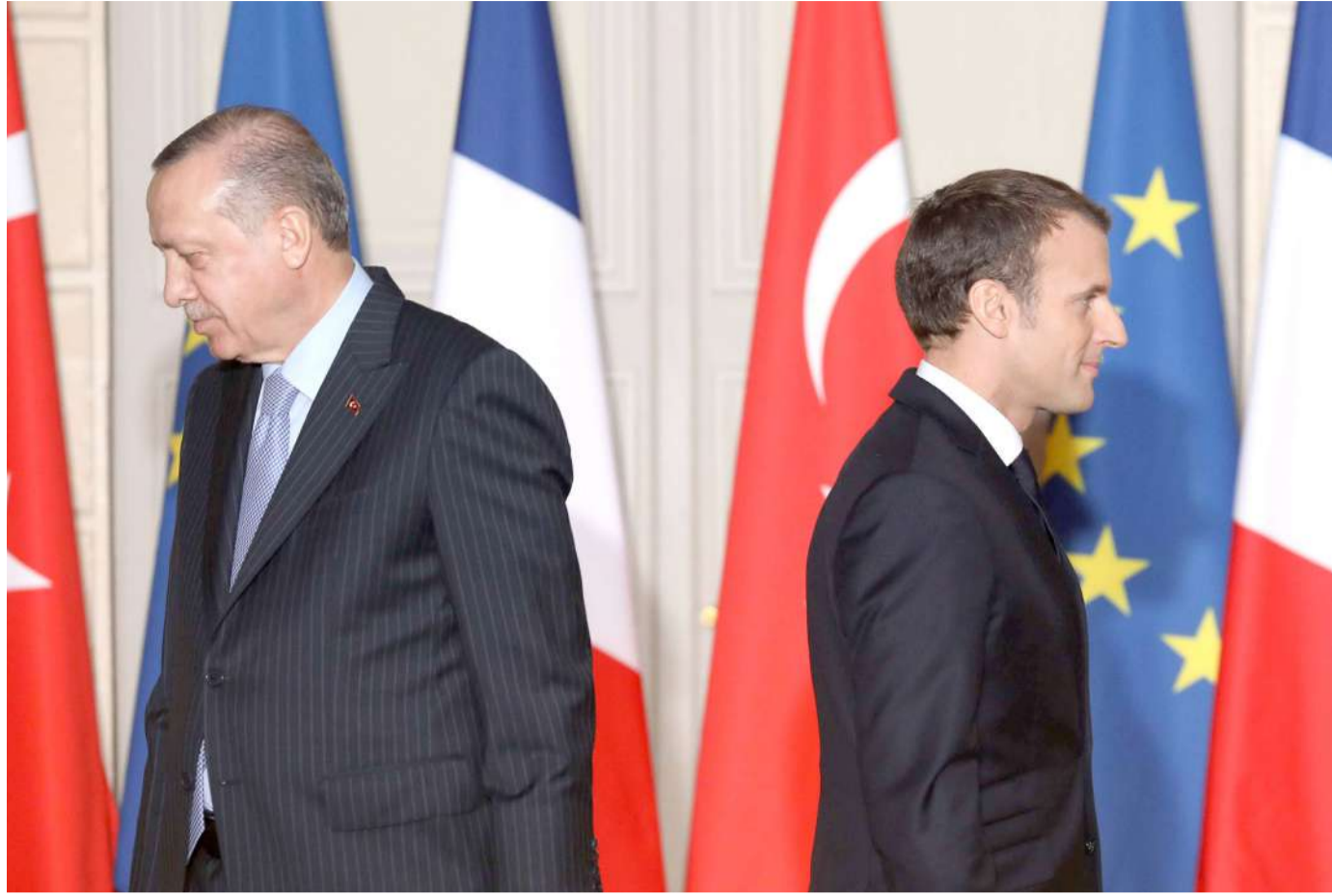
وكل هذه الدول تمثل نصف الإنتاج العالمي ولذلك فهي تقف مجتمعة أمام استراتيجيات الولايات المتحدة التي تفرض قطعياً الدخول في مثل هكذا تحالفات للحفاظ على نشاط قطاع النفط الصخري المكلف. ومن هنا تظهر بين الفينة والأخرى ضغوط أميركية على أوبك لكي تقلص إنتاجها حتى تستعيد الأسعار عافيتها.

ولعل أزمة كورونا كانت الأضعب بالنسبة إلى أوبك وهي ما جعلتها تدفع نحو اعتماد استراتيجية تنفذ الوضع، فمع تقسي الوباء خارج الصين فشل الكارتل وحلفاؤه في الاتفاق على ما يجب فعله وأدى الافتقار للتنسيق إلى انخفاض تاريخي في الأسعار، حيث تزامن مع انخفاض سعر البرميل في نيويورك وأوصلوه إلى المنخفضة السلبية في نهاية أبريل الماضي.



وما يعزز ذلك الاتجاه أن استخراج النفط في السعودية أقل تكلفة بكثير في ما يخلفه من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقارنة مع تقنية "التصديق المائي" وهي تقنية مستخدمة على نطاق واسع في الولايات المتحدة وتعرضت لانتقادات بسبب الأضرار التي خلفتها في البيئة.

وتحول النزاع التركي اليوناني بشأن احتياطات الغاز في البحر المتوسط على مدار الصيف إلى ملف فرنسي-تركي اتسع نطاقه على وقع إطلاق الإساءات اللفظية والتهامات المتبادلة بين الطرفين، ومن الواضح أن الفرنسيين مصرون على إبطال مفعول سياسة أردوغان عبر رسم ملامح تقارب أقوى مع الإيطاليين، الذين لهم مصالح في ليبيا، كما هو الحال مع تركيا في ظل حكومة الوفاق الوطني بطرابلس. ووضع الأكاديمي المحاضر بمعهد العلوم السياسية في باريس برتران باي التصديق الكلامي في الأوتة الأخيرة بين الرجلين، اللذين صار كل واحد منهما أفضل خصم للآخر، في خاتمة الاستعراض، فبينما تحدث ماكرون عن مسؤولية تاريخية وإجرامية لأردوغان في ليبيا وعن سياسة توسعية في شرق المتوسط،



القطيعة مسألة وقت

عدوانية تركيا تدفع فرنسا إلى رسم ملامح تقارب أقوى مع إيطاليا

باريس تسعى إلى إعادة توزيع أوراق اللعبة في شرق المتوسط وليبيا

ولهذه الغاية، دعا ماكرون إلى "السلام المتوسطي"، الذي تديره شراكة بين دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية.

ويستدعي ذلك الأمر طرح تساؤل مهم من أجل تكوين جبهة متماسكة بوجه المطامع التركية يتمركز حول من الذي يضع قواعد اللعبة الكبرى في البحر الأبيض المتوسط؟

وبالنظر إلى تقاطع المصالح فإن المنطقة تضم أكبر أربع دول في حوض البحر المتوسط، وهي مصر وتركيا وفرنسا وإيطاليا، وهي أكثر من نصف سكان المنطقة وتحدد قواعد اللعبة الكبرى في البحر المتوسط.

وعلى الرغم من تدخلات الجهات الخارجية، منها روسيا، فإن التنافس بين الدول الأربع الكبرى في المتوسط للسيطرة على موارد الطاقة في المنطقة وطرق العبور التجارية هو ما يحدد الجغرافيا السياسية الإقليمية.

وربما تكون فرنسا متمسكة بموقفها أكثر من أي وقت مضى، والدليل أنه في بداية سبتمبر الجاري، أعلن ماكرون أن تركيا تحت حكم أردوغان "لم تعد شريكاً" في شرق البحر المتوسط، وحث أوروبا على التحدث بصوت أكثر اتحاداً ووضوحاً، وذلك لحشد دعم الاتحاد الأوروبي لليونان وقبرص.

وباستخدام لغته اللاتينية رفيعة المستوى، يقدم ماكرون لإيطاليا إعادة ضبط للسياسة الواقعية في لعبة البحر المتوسط من خلال عقد شراكة فرنسية إيطالية شاملة للسيطرة على المنطقة. وقد يكون هذا هو المنعطف الذي يمهّد لحشر الأتراك في زاوية.

ويؤكد تانشوم أن الهدف الرئيسي لنصائح ماكرون هو إيطاليا، وهي المنافس الأوروبي التقليدي لفرنسا في البحر المتوسط، والتي كانت من بين أقوى المدافعين عن توثيق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا خلال السنوات الماضية، ما جعل الاتحاد ينقسم على نفسه حول هذه النقطة رغم أن الأقلية لم تغير من رأي الأغلبية في شيء حتى الآن.

ويعد قرار إيطاليا بالانحياز إلى جانب حكومة الوفاق الوطني وتركيا جزءاً من جهد أوسع لحماية مصالحها في مجال الطاقة في ليبيا والتركيز على حوض البحر المتوسط، وقد شهدت إعادة التوازن تلك أن الصادرات الإيطالية إلى أسواق المتوسط تفوق الصادرات إلى الولايات المتحدة واليمن.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم التجاري لإيطاليا وقربها من الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط، فإن تطوير البلاد للأسواق في شمال أفريقيا كان مقيداً بنفوذ فرنسا الكبير.

تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وعلق العمل على تحديث الاتحاد الجمركي للكتلة مع جارتها الشرقية.

وتشير استقالة رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج في منتصف سبتمبر الجاري إلى أن إيطاليا ربما وصلت إلى نقطة تحول في سياساتها وأن التوتر في المتوسط ربما بطراً عليه تغيير كبير. ولكن لماذا تعتبر إيطاليا الدولة المتارحة في الاتحاد الأوروبي؟

ومن أجل معاينة تركيا، سيجتاح المجلس الأوروبي إلى الحصول على موافقة بالإجماع من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والأصوات تعتبر الآن بعيدة كل البعد عن التأكيد إلا إذا تم إقناع الدول المترددة بجدوى "النضام الأوروبي" بوجه مخططات أردوغان العدوانية.

والمجلس الأوروبي إلى الحصول على موافقة بالإجماع من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والأصوات تعتبر الآن بعيدة كل البعد عن التأكيد إلا إذا تم إقناع الدول المترددة بجدوى "النضام الأوروبي" بوجه مخططات أردوغان العدوانية.

وربما تكون فرنسا متمسكة بموقفها أكثر من أي وقت مضى، والدليل أنه في بداية سبتمبر الجاري، أعلن ماكرون أن تركيا تحت حكم أردوغان "لم تعد شريكاً" في شرق البحر المتوسط، وحث أوروبا على التحدث بصوت أكثر اتحاداً ووضوحاً، وذلك لحشد دعم الاتحاد الأوروبي لليونان وقبرص.

وباستخدام لغته اللاتينية رفيعة المستوى، يقدم ماكرون لإيطاليا إعادة ضبط للسياسة الواقعية في لعبة البحر المتوسط من خلال عقد شراكة فرنسية إيطالية شاملة للسيطرة على المنطقة. وقد يكون هذا هو المنعطف الذي يمهّد لحشر الأتراك في زاوية.

ويؤكد تانشوم أن الهدف الرئيسي لنصائح ماكرون هو إيطاليا، وهي المنافس الأوروبي التقليدي لفرنسا في البحر المتوسط، والتي كانت من بين أقوى المدافعين عن توثيق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا خلال السنوات الماضية، ما جعل الاتحاد ينقسم على نفسه حول هذه النقطة رغم أن الأقلية لم تغير من رأي الأغلبية في شيء حتى الآن.

ويعد قرار إيطاليا بالانحياز إلى جانب حكومة الوفاق الوطني وتركيا جزءاً من جهد أوسع لحماية مصالحها في مجال الطاقة في ليبيا والتركيز على حوض البحر المتوسط، وقد شهدت إعادة التوازن تلك أن الصادرات الإيطالية إلى أسواق المتوسط تفوق الصادرات إلى الولايات المتحدة واليمن.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم التجاري لإيطاليا وقربها من الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط، فإن تطوير البلاد للأسواق في شمال أفريقيا كان مقيداً بنفوذ فرنسا الكبير.

تشير الكثير من الدلائل إلى أن مواجهة جيوسياسية يسودها الغضب سوف تتطور بين فرنسا وتركيا على وقع الخلافات العميقة بين الطرفين في ملفات مختلفة من أبرزها التوتر القائم في البحر المتوسط. لذلك تبدو باريس اليوم في أمس الحاجة إلى تقويض خطط أنقرة باستقطاب إيطاليا وجعلها في صفها رغم مصالحتها في ليبيا، التي يريد الرئيس رجب طيب أردوغان أن يوسع نفوذه فيها مهما كلفه الثمن عبر التعاون مع روما في مجال الطاقة.

باريس - تلوح في أفق العلاقات الفرنسية التركية معركة مفتوحة على كافة السيناريوهات السياسية والدبلوماسية بسبب عدوانية أنقرة في التعاطي مع القضايا التي تهم العديد من دول البحر المتوسط رغم أن البعض يستبعد أن تتحول إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين الدولتين في ظل عدم رغبة أي منهما في حدوث ذلك.

وبلغت الخصومة واستعراض القوة بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره التركي رجب طيب أردوغان في شرق المتوسط خلال الأسابيع القليلة الماضية مستوى لا مثيل له في العلاقات الثنائية أخذاً الأوروبيين على حين غرة ومعززاً في الوقت ذاته الخطاب المتشدد تجاه سياسات أنقرة.

ويتضح من كل تلك الأمثلة والتعليقات والتوقعات أن أوبك بعيدة كل البعد عن أن تفقد دورها بعد ستين عاماً من إنشائها، ورغم انخفاض تكلفة إنتاج براميلها إلى نحو 10 دولارات، كما تقول رودريغيز - ماسيو، ومثلما هي الحال بالنسبة إلى السعودية التي تستخرج النفط من الأرض، يجعل المنظمة قادرة على الصمود.

وما يعزز ذلك الاتجاه أن استخراج النفط في السعودية أقل تكلفة بكثير في ما يخلفه من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقارنة مع تقنية "التصديق المائي" وهي تقنية مستخدمة على نطاق واسع في الولايات المتحدة وتعرضت لانتقادات بسبب الأضرار التي خلفتها في البيئة.

وتحول النزاع التركي اليوناني بشأن احتياطات الغاز في البحر المتوسط على مدار الصيف إلى ملف فرنسي-تركي اتسع نطاقه على وقع إطلاق الإساءات اللفظية والتهامات المتبادلة بين الطرفين، ومن الواضح أن الفرنسيين مصرون على إبطال مفعول سياسة أردوغان عبر رسم ملامح تقارب أقوى مع الإيطاليين، الذين لهم مصالح في ليبيا، كما هو الحال مع تركيا في ظل حكومة الوفاق الوطني بطرابلس. ووضع الأكاديمي المحاضر بمعهد العلوم السياسية في باريس برتران باي التصديق الكلامي في الأوتة الأخيرة بين الرجلين، اللذين صار كل واحد منهما أفضل خصم للآخر، في خاتمة الاستعراض، فبينما تحدث ماكرون عن مسؤولية تاريخية وإجرامية لأردوغان في ليبيا وعن سياسة توسعية في شرق المتوسط،

وتجميد العلاقات المضطربة منذ العام 2018، عندما بدأت أنقرة دبلوماسيتها باستخدام الزوارق الحربية في شرق المتوسط. وفي ذلك الوقت، صوت المجلس على تجميد مفاوضات انضمام

وأوضح أنه في ظل تعقيدات الجغرافيا السياسية للبحر المتوسط، فإن مصالح الطاقة الإيطالية في ليبيا بدلا من استثماراتها الكبيرة في طاقة شرق المتوسط هي التي من المرجح أن تحدد اختيار روما.

وتم تجميد العلاقات المضطربة منذ العام 2018، عندما بدأت أنقرة دبلوماسيتها باستخدام الزوارق الحربية في شرق المتوسط. وفي ذلك الوقت، صوت المجلس على تجميد مفاوضات انضمام

فرصة سياسية

تسعى فرنسا إلى القيام بـ"فرصة سياسية" ضد تركيا بتحشيد دول الاتحاد الأوروبي بوجه أردوغان، حيث كان من المفترض أن يجتمع القادة الأوروبيون، باستثناء بريطانيا طبعاً، الجمعة في المجلس الأوروبي من أجل التصويت على فرض عقوبات على أنقرة ولكن الاجتماع افتتح إلى نهاية هذا الشهر بسبب ظروف وباء كورونا.

ويتمحور موضوع الخلافات حول ما أعلنه الاتحاد الأوروبي بأن إجراءات أنقرة غير القانونية ضد اليونان وقبرص، وكلاهما عضو في الاتحاد الأوروبي، تمس من أعضاء الكتلة وأن السياسات الاستثنائية التي تمارسها تركيا بإرسالها سفناً للتقريب عن الغاز في السواحل الإقليمية لهذين البلدين.

ويقول ميشائيل تانشوم، استاذ العلاقات الدولية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جامعة نافارا بإسبانيا، في تقرير نشرته مجلة فورين بوليسي الأميركية إن التصويت ضد تركيا الأسبوع المقبل قد يجعل القطيعة دائمة وأن فكرة انضمام تركيا للاتحاد ستصبح سرايا بلا شك.

ولكن تانشوم، وهو زميل في المعهد النمساوي للدراسات الأوروبية والأمنية استدرك بالإشارة إلى أن نتيجة التصويت قد توقف على العقوبات على التردد الذي تشع به إيطاليا منذ فترة طويلة.

وأوضح أنه في ظل تعقيدات الجغرافيا السياسية للبحر المتوسط، فإن مصالح الطاقة الإيطالية في ليبيا بدلا من استثماراتها الكبيرة في طاقة شرق المتوسط هي التي من المرجح أن تحدد اختيار روما.

وتم تجميد العلاقات المضطربة منذ العام 2018، عندما بدأت أنقرة دبلوماسيتها باستخدام الزوارق الحربية في شرق المتوسط. وفي ذلك الوقت، صوت المجلس على تجميد مفاوضات انضمام

وأوضح أنه في ظل تعقيدات الجغرافيا السياسية للبحر المتوسط، فإن مصالح الطاقة الإيطالية في ليبيا بدلا من استثماراتها الكبيرة في طاقة شرق المتوسط هي التي من المرجح أن تحدد اختيار روما.

تواجد تركيا في المتوسط وليبيا غيّر حسابات فرنسا وقد يجعل إيطاليا تفكر في علاقتها مع أنقرة

وتحول النزاع التركي اليوناني بشأن احتياطات الغاز في البحر المتوسط على مدار الصيف إلى ملف فرنسي-تركي اتسع نطاقه على وقع إطلاق الإساءات اللفظية والتهامات المتبادلة بين الطرفين، ومن الواضح أن الفرنسيين مصرون على إبطال مفعول سياسة أردوغان عبر رسم ملامح تقارب أقوى مع الإيطاليين، الذين لهم مصالح في ليبيا، كما هو الحال مع تركيا في ظل حكومة الوفاق الوطني بطرابلس. ووضع الأكاديمي المحاضر بمعهد العلوم السياسية في باريس برتران باي التصديق الكلامي في الأوتة الأخيرة بين الرجلين، اللذين صار كل واحد منهما أفضل خصم للآخر، في خاتمة الاستعراض، فبينما تحدث ماكرون عن مسؤولية تاريخية وإجرامية لأردوغان في ليبيا وعن سياسة توسعية في شرق المتوسط،